

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۸۰۰۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: نهج الاصول و مظهر در اصول

مؤلف: شیخ بهایی و ناسخ

مترجم:

شماره قفسه: ۱۸۵۵۵



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب:

۲۰۹۱۷۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
تاسیس ۱۳۰۲ هجری شمسی



۱۸۰۰۵
۲۰۹۱۷۰

خطی
مجلس شورای اسلامی
۱۸۰۰۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	بهدیه الأصول مستطعم در اصول فقه
مؤلف	شیخ بهائی، عباس
مترجم	
شماره قفسه	۱۸۵۵۵
شماره ثبت کتاب	۲۹۱۷۰
مجموعه کتابخانه	

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۰۰۵

بازایج بهتم (مجموعه) در اصول فقه مستطعم در اصول فقه
نکته: در این نسخه کتب، فقه و اصول و فقه و اصول



۱۸۰۰۵
۲۰۹۱۷۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	نهیة الاصول و مصلح در اصول
مؤلف	شیخ بابی، ناسخ
مترجم	
شماره قفسه	۱۸۵۵۵
شماره ثبت کتاب	۲۹۱۷۰

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۰۰۵

و این کتاب در کتابخانه مجلس شورای اسلامی
در تاریخ ۱۳۰۲ هجری شمسی
ثبت گردید



۱۸۰۰۵
۲۰۹۱۷۰

بسم الله الرحمن الرحيم

ابهي اصل يتلوه عليه الخطاب وأول

قول فصل يلقى اليه اولو الالباب

حمد من تنزه عن وصمة التحدث و

القياس وتقدس عن ادراك الحق

داكوس

والمحاسن والصلوة على افضل

ارسله لتبلغ الامر والنواهي واشرف من

عزها سر المحققين كما هي والما الذين

انوارهم تقتبس الاحكام وبانوارهم تعرف

الحلال ومع

مسائل الحروف صلوات الله عليهم ما ذاك

الفرع مرتبه على الاصول والاجناب

منقشه بالفضول فيقول راجي ربه

الى الغنى محمد المشتهر بهاء الدين العا

تجاوز الله عنه هذا يا اخوان الدين ما

علينا باصلاح الفناء وتزويج الكسأ

و بدونه حقیقتا ان یزاد الطامع تیرا و خفتها

133

او القطع بتعيين العمل والافتاء بهما
وخير الثلثة او توسطهما والقطعتان ليست
فهما ومن ثم لا يجتهد فيهما كما ينطق حديث
ويؤيد بالاحكام المسائل ولا مما حجة
لا استفراقة اذ التمهيد للاحاطة بالكل^{الفصل}
متعددا ومنعسرا والتردد في البعض ثابت
فدخل علم المتجزي وضح لا ادري لما
علم المقلد وجبرئيل مثلا فخرج بحرف
المجازة ولا حاجة الى ضم بالاستدلال

فيما لا يبي

بعده كالحاجي ويراد بالادلة الاربع
المعروفة اما القياس فليس من مذهبا
وستسمع ابطاله **فصل** وحده علم العلم
بالقواعد المهمة لاستنباط الاحكام
الشرعية الفرعية والصفة مشعرة بالاختصاص
فسلم الطرد من دخول العربية والمنطق
ومبادئ من المنطق والكلام والعربية
والاحكام ومن ثم بعد الثلثة الاول
وموضوعه ولا مثل الفقه من حيث الاستنباط

وثمرته الفوز بالسعادة الإبدئية والسرور

عن حضيض التقليد إذا استعمل فنيا

وضع لا جله ووجوبه كفاي والفايد

بالعينية شاذ ولزوم المخرج ظاهر وتدل

العلامة طابراه بتوقف الاجتهاد

الواجب كفاية عليه ويقع في كلية

الكبرى المعارف المحن اللهم الآن

في الاوسط ^{العلمية} وتحصيله فيلغو الباقي

فصل الدليل عندنا ما يمكن التوصل

بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري و

الامكان لا دراج المفعول والخبري لا

المحد وعند غير ما قولان فضا عدا يكون

عنه آخر قد خلت الامارة او يتلزم

لذاته فخرجت والاشعري لا يقرق بينهما

في عدم الاستلزام والنظر تاقل مقنن

لكس مجهول والعلم صورة حاصلة

عند المدرك او حصولها عنده او صفة

توجب لها ما تميز لا يحتمل النقيض فدل ^{يحتمل}

الاحساس وصفة تجلي بها امر معنوي
لمن قامت فخرج ومعلومية مما علم به
وعلم كل واحد بوجوده لا يوجب دورا
بداهة اذ حصول الشيء غير تصوره وانما
التفكير عادة او حس لا ينفيد الا مكانا
الى قدرة الله سبحانه وقد يظن منافا
مطلق التجوز المحزم وفيه ما فيه ثم ان كان
اذعانا بنسبة قصدين والاف تصور
كل من كل غير يديهي للمكتبي ولا كبر

بديهي

للبديهي ولزوم طلب المجهول المطلق ^{لنفس}
بديهي التصور ما زعمه الحاجي وتعليقه
عليل ويجوز طلب البسيط بالترسيم ^{وتفصيل}
المركب عن الطلب والذكر النفساني ان
امتنع نقيضه مطلقا فكما من علم او عند
الذاكر فاعتقاد اول ولا فالراجح ظن و
المرجح وهم والمتاوى **فصل**
ممتنع الصدق على كثرة جزئ وجايزة
فان فاروقا خبر بلا مصادقة متباثان

مفصل
ناع

منها وبان

وبالعكس كنفيةهما ومعهما من واحد

والخص مطلقا بعكس نفيهما ومنهما من

وجروتيان ونفيهما جزئي كالاولين

فصل ذات الماهية ما لا يمكن منهما

قبله او ثابت لها بلا حلة لو ما تقدمها

تعقلا والعرض بخلافه وجزءها المشترك

بين فخلق في الحقيقة جلس والمميز فصل

المركب منهما نوع اضافي ومتفق لاحقا

في الحقيقة حقيقي والجلس الوسط نوع با

الاول

الاول والبسط الثاني والخارج عنها نوع ح

كالآخر خاصة وكالاول عرض عام وكل

ان امتنع فاقترانها او لوجودها

والافتراق الحد عندنا

الشيء عن غيره مطردا ومنعكافا

عند بداياته فحقيق او بلازمه فوسى

اجلى فلفظي وعند غيرنا ما يتميزه بفصله

جلسه القريين او خاصة معجدا ورسم

وبدونه ناقصان وصورة الحقيقي جلس

ثم فصل ولا يكتب البرهان والآثار
او حصل الحاصل لما في التصديق فزيد
حال النسبة لا تعقلها **فصل** الحقيقة قول
يصدق او يكذب او كلام للنسبة خارج
حكم فيها باثبات امر لا غير وفيه فخلية
فقرينة موضوع الحيلة اما مستحسن فحقيقة
او نفس الحقيقة فطبيعية او مبنية كلا او بعضا
مختصرة والامثلة وان صرح بكيفية
النسبة فتوجه بغيرها ومركبة اول خبر

المشروطية وثانيهما ان قال فان حكم بينهما ^٢ مقدما
نسبة على اخرى فتصله لزومية واتقيا
او بتنايهما او بقدمه فمفصلة حقيقة
او ما نفي جمع او خلو البرهان ان
خلا من ذكر لا زمة ونقيضة فاقتران ^١ على
او شرطى والا فاستثنائى ومبدأ المطلب
في المبنى موضوع واصغر وذات صغير
وجزء محمول واكبر وذات كبرى والمكرر
وسط وقد يستدل على المطالب بالتحال فقيضة

او يتحقق ملزوم حقيقة وهو عكس فان يثبت

قضية ان ايها صدقت كذبت اختها وا

العكس فالشخصية شرطها الوحدات الثابتة

وغيرها معها التخالفت كما وكيفا فتقضي

الموجبة كلية سالبة جزئية وجزئية كلية

سالبة وعكس القضية تبدل طرفيها

مع بقاء الصدق والكيف فعكس الجزئية

جزئية وعكس السالبة الكلية مثلها ولا

عكس الجزئيتين وعكس النقيض تبدل ^{الطرف} ^{الطرف}

فان

طرفيها مع بقاء ثبوتها والسوالب كما الموجبة

في العكس بالعكس هيثة ^ع

الوسط عند الحدين شكل فها هو محمول

صغرا وموضوع كبراه الا اول وشرطه

ايجابها وكلية كبراه وينتج المحصورات

الاربع فوجبتا مع موجبة موجبتا ^ع

سالبة سالبتا وما هو محمولها الثاني

وشرط اختلافهما كيفا وكلية وكبراه لا

ينتج الا سالبة فكليتاه وكلية وختلعا

جزئية وما هو موضوعها الثالث

شرط ايجاب صغره وكلية احدهما ^{مال} ولا

ينتج الاخرية فوجبا مع موجب كلية

وبالعكس موجب ومع سلبية سلبية ^{مكن}

الاول الرابع وشرط ايجابها مع كلية صغره

او احدا ^{مال} فنتج كلية احدهما وينتج

اولى الاربع فوجبا الكلية معهما محتجها

وسا ليتها وسالية الكلية مع اوليها

سالية كلية او جزئية كجزئية مع ^{فما} صغره

كلية

كلية الاستثناء اما متصل فليزم

استثناء مقدمة تاليه واكثره بان ^{نقص} ونقص

نقصه واكثره بلوا واما منفصل ^{بل} فليزم

التناقض اما اثباتها فالاولان او نفي

فالاخيران ويرد الاقتران الى الاستثناء

وبالعكس **السلب الثاني في اللغة** اللغة

لفظ وضع لعين وطريقها توازن ^{مطلب} واحدا

ولا تثبت قياسا والدوران والوضع

لنقصين يدفع المناسبة الثانية واردة

اما اولها فمما اثبتنا ان نقصه
الاخرية من نقصية بل
او اثباتا

فمنع والا فارجح ظاهر والمرجح ما اول
 والمساوي مجمل والمشارك بين الاولين
 محكم وبين الآخرين متشابه وان دل
 على الطلب من مستعمل فامر من مساو
 فالقاس من ساقل ضوال ودعا
 المشترك واقع في اللفظ لبثوث العين
 امثالها لا تحلوا الاكثر عن الاسم لولاه
 اشتراك الموجد بين الحادث والعقديم
 اختلال مع القرينة والاجمال قد يعقيد

وفي القرآن

فمنع والا فارجح ظاهر والمرجح ما اول
 والمساوي مجمل والمشارك بين الاولين
 محكم وبين الآخرين متشابه وان دل
 على الطلب من مستعمل فامر من مساو
 فالقاس من ساقل ضوال ودعا
 المشترك واقع في اللفظ لبثوث العين
 امثالها لا تحلوا الاكثر عن الاسم لولاه
 اشتراك الموجد بين الحادث والعقديم
 اختلال مع القرينة والاجمال قد يعقيد

عن نقله وقد يعرف بالسلب ولادوه
 وكذا في القرآن

فمنع والا فارجح ظاهر والمرجح ما اول
 والمساوي مجمل والمشارك بين الاولين
 محكم وبين الآخرين متشابه وان دل
 على الطلب من مستعمل فامر من مساو
 فالقاس من ساقل ضوال ودعا
 المشترك واقع في اللفظ لبثوث العين
 امثالها لا تحلوا الاكثر عن الاسم لولاه
 اشتراك الموجد بين الحادث والعقديم
 اختلال مع القرينة والاجمال قد يعقيد

وبعد اطراده ولا عكس وفي القرآن
كثير واسماء تعن توفيقه وهو اول من
الاشراك واخلى تعلقه براه ومع
معارضتها بمثلها ولا يستلزم الحقيقة
كالرحمن والفائدة صحيحة وفي الحق
الربيع البقل وجوه اربعة مشهورة ^{الحقيقة}
الشريعة للنشره شائعة وللشائع ^{محل}
كلام والظاهر للبادر وفيه ما فيه
ولا يلزم عدم عربية القرآن وفيه العرب

كشكوة وبجمل دون ابرهيم فانه علم
الواو العاخرة اطلق الجمع

واما في مثل عرويه ان كان المولد انما
 في التور مع غلبه في البهارة وبعده في
 كما قال سبحانه وفي آية اخرى قوله صلى
 و قوله صلى و كانت الشمس
 الباب بعد او كانت الشمس
 انقسم واحدة و كانت الشمس
 استعمالها في الاثنين المطلق الجمع
 كل منها في مجازية الاخرى فان
 في التور مع غلبه في البهارة وبعده في

وهو في كل شيء بحسبه كثر وجت قوله
 وأما قوله فليحتم بعباد فللبيا لغة
 في القرب وقوله سبحانه اهلكها فما جاء
 ما بسنا اى اردناه او العقب في كرى والبا
 لمعان منها البقيض كما ورد في النص الصحيح
 الباقر في تفسير قوله نعم واسموا برؤسكم
 فلا عبرة بانكا وسيبويه ذلك في سبعة
 موضعا من كتابه وقد بسطنا الكلام فيه
 في مشرق النسيم المشتق في

بلغ

وفي

وهو في كل شيء بحسبه كثر وجت قوله
 وأما قوله فليحتم بعباد فللبيا لغة
 في القرب وقوله سبحانه اهلكها فما جاء
 ما بسنا اى اردناه او العقب في كرى والبا
 لمعان منها البقيض كما ورد في النص الصحيح
 الباقر في تفسير قوله نعم واسموا برؤسكم
 فلا عبرة بانكا وسيبويه ذلك في سبعة
 موضعا من كتابه وقد بسطنا الكلام فيه
 في مشرق النسيم المشتق في

وافق الاسل باصول حرز ورواياته
 عشرة ولا يلزم بقاء المعنى في صدقه
 حقيقة اذ هو لمن حصل له والصدق
 المحجز والمتكلم ولزوم مجازية المؤمن للعلم
 والغافل واستعماله في التلذذ والامر
 الحقيقي يخرج الاستقبال بالاتفاق و
 النفي لا يفيد ومنع الكاف على من شره
 وقيل لخرجه عن محل النزاع وهو ما لم
 يطرق على المحل وصف وجودي ينافي الاول

كما في المحصول وغيره فاطلاق التأييم والتأييم
 على اليقظان والقاعد مجازا لا السان
 والزان بعد ما فترغ بقاء كراهية الظاهر
 بالمتن بالشمس بعد بده على هذا السك
 كما ترى ولا يشترط الانقضاء بالمبدئي
 المشتق وان غلب استدل بصدق العلم
 والصارف مع قيام الالام والضرب بعينه
 ان المبدئي لا يؤثر الا فيمكن الاستدلال
 بصدق العلم والقادر والحال عليه

تفانا

والغيره

والعينة ثابتة ولا قيام للخلق وتوحيها
 بالاستقرار ويزمهم مع الملاقى الموجب
 والمعتوى على الشئ والواجب على الصايت
 مثلا لعينة الوجود بزمهم وقيام القوة
 بالهواء جعلهم الوجوب من الكلام لتنفى
 والحق ان البحث جالا ودعواهم الاستقراء
 لم يثبت **الطلب على التمسك** **التيك** الحكم الشرعي
 طلب الشارع من المكلف الفعل وتركه
 استحقاق التزم بمخالفة وبدونه وتسمية

الكلام

استحقاق

الطلب على التمسك

بينهما الوصف مقتض لذلك فقلت ^{حكم} الا

المجتهد ودها والوصفي ليس حكما

بل مستلزم له ولا مانع من طلب الترتيب

وارث القعدة الاستمرار في التمرين ^{عليه الطالب}

راجع الى الاول وكرهه العبادة من المندوب

لا منه لرجاءه او منه بارجاعها الى وصف

خارج ^{تقتض} وتحتية بمحلا وسدس القصة

وعرف الغزالي الى الحكم خطابا لله تعالى المغلو

بافعال المكلفين وقد يتقضى عكسها

الخاص

بالخاص من جهتين وطرده بقوله والله

خلقكم وما تعملون بل انطبق الحد عليها ^ط

لشاركتها له في الاشعار الظاهرة بالعين

ولذلك استدلوها على خلق الاعمال و

يذهب عن العكس بان العلق بالغزالي ^{بالخصم}

ملحوظة والجلية من الجمع بين مقصوده و

الطرد بان حثية التكليف معتبر ونحوه ^{نحوه}

التقدم والتميز واعتبارها في الابدان ^{لنصفها}

الانكار عليهم في عبادة ما ينجحون ^{ثم قها}

ظاهر في ارادة خلقه سبحانه جوهر القنم وهو

المعول فلا يتم استدلالهم بها على خلق الاله

ودعوى البضاوى الاولوية غير مسموعة و

التوقف لا توجهها كما في القدر والمقدرة

قمة لو نقص طرف الحد بعد تحييده باخر في

الوزان لكان اظهر لعلية الوعد والوعيد ^{وارا}

المكلفين بذلك الخطاب ان اصلحت الطرد

افسد العكس لا باجرة كزيادة الاقتضاء ^{التخمين}

ان حكم بحكمة الوضع ^{من} ارجع اليها اسقط

يفضاف او الوضع

والنقص

ويخصص الاول بالعيبرج بل عجم بما يستعمل ^{تفصيل}

فيرد عليه النقض بكثير من الايات كما ورد على

المخصص النقض بآية ومن يقتل مؤمنا ^{عصيا}

في القبرم والتحرر ادر اجها في الحكم والاجماع

على خلافه لم يثبت استحقاق المدح على العبد

والاحسان والندم على الظلم والعدوان ^{واضحة}

ليشهد به الوجها ويحكم بنفاة الادب ^{وتصير}

الحسن والقيج على حقيقة الكمال ومواقفة ^{المر}

ونقيضهما واكثرها في المذكور ^{بالمعنى} المتنازع

الظاهر في القنم

فقد كابر مقتضى عقله والتخالف بينهما

بجميع التقيضين وارتكاب ما للبعيدين

مدخول شرعيتهما تنفي الوثوق بالوعد^{الشرعي}

وتفهم البقي بعد رؤية معجزته بتجوير تمكين

الكاذب منها والحوالة على العادة باطلا

ثم الاضطراب لجرى في الوجدان^{العقدي} لو قد تمت

فالتعلق حادث لا ينافي الوجود بالارادة^{بغير} الا

ونفي التقديس بل البغته واتساع البقي لطا^{العقود}

لا يفي القدر عليه وجب شكر المنعم عقل^{الغافل}

العقاب وروال النعمة بتركه وهو الفائدة

او استحقات المدح والزيادة وهو نفسه وقطع

بعدم العقاب على شكر النعمة بل على كفرها

والقياس على اللزمة باطل لاختارتهما بالتسوية^{البها}

معانطتق الاستهزاء اما نعمه سبحانه فهي واد

حضرت عندهم الكثرة عظيمة عندنا فترك شكرها

كفران فبطل كلام الحاجبي^{الفير} الاشياء

الضرورة بما لا يدرك العقل بجهلها كشم الر^{الغافل}

قبل الشرع غير محترمة عقلا اذ هي منافع بلا^{مفيدة}

والأذن في المقر معلوم عقلا كالإبطال

بجدا وغيره للعلم باستحقاق من يقصر النفس

على أقل ما يحل به الحق ذما ^{الوجه}

يسحق بآركه لا إلى بدل ذما ولا نقص

الأربع في الأربع لا اعتبارها في الأولى

تركها وقس عليه الرايد على أحد الثالث

والسبع ويراد الفرض فان غفل في القدر

أو لا فإياه وثانيا للتدارك نقص فاعادة ^{الوجه}

بامرجدين متناه أو قبله باذن تقديم وكما ^{الوجه}

هذا هو الوجه في الإبطال
والوجه في الأربع
والوجه في التركها
والوجه في التسبع
والوجه في أو لا فإياه
والوجه في بامرجدين

وذلك

علم بذلك حد ودها ولا نقص باء مد والحد

في آخر الوقت واعادة المفرد في جماعة ^{نفسه} وقضا

الحج للوقية بالنقص والنقص به والتقنين ^{نفسا} بال

الموسع ما فضل وقته عند المقتو

ما ساوا أو نقص عنه كقدر الركعة بعد غسل ^{الوجه}

والكل وقته للأول لا أوله وبعده قضا ^{ثلاثة} بعض

ولا آخره وقبله نقل بعض الحنفية ^{على} ولا هو

كالرحن بل الواجب أحد الأشخاص المتماثلة

المتمايزة بالوقت لا طلاق الأمر به من غير تعييد

لأن

وعدم الاثم في التأخير وبيان الصلوة قبل

الوقت نذ ليس بالشئ والمرضى وعلى التحيز

الى الصيق يد العقل والعزم عليه ووافيها

ابن زهرو وابن البراج وهو قوت خلافا للحنيفة

والعلامة واتباعها لنا خلوت تركه عن بدلتها

ولا اثم يخرج عن الوجوب ولو لم تادبر قبل

الوقت وفيه اوردوا اقضاء البدلية السقوط

وخلو الامر عنهما من القمع باقتتال الصلوة

الامن جهتها والحوار انهما غفلة في كل قبل

الصقول

الصلوة

الصيق لا مطلقا وخلوته عنها لا يمنع ثبوتهما

للدليل والبطل هنا تابع مستبعد عن تركه

الواجب احالة كتحصيل الظن بوقوع الكفاية

تركه ولا مشاحة في الطلاق البطل على شدة تركه

العزم من احكام الايمان لا يتبدل في وقت

لان الموت في جزء من الوقت بعض تركه قبله

وان بقيت في العتيا نظر وهراداء والقائم

وما وقت العزمك وطان السلامة ان ما فجا

فغير عاص فيها وقرى الحاجي تحكم

الصلوة

الصلوة

ما يقطع عن الكل بفعل البعض قطعاً اذ لنا

شراً ووجوبه على البعض كعوض الشافعية

الاجماع على ما يتم الكل بتركه واما غير معين ^{بفعل} كما

بخلاف التائيم بعينه ورواد يابا النفر والله اعلم ^{مقطوع}

الوجوب عن الكل الواجب الخبير ما عين

الشاع بدلا من غير نوعه اختيارا فيخرج ^{للقبح}

اخرق الميت والميتان صوم المسافر والموت

والكفائف وبالاخير الوضوء ونحوه ووجوب

الكل مقطوعا البعض واحد معين عند الله ^{يقطع}

التخصيص المجمع عليه والحال ابتداء غير معين ^{الزمان}

احد لا بالالفق على انشاء او يحل الكل كالكف

فيما يشاء من جزئياته والاجماع على تائم الكل

بتركه النص فارق ^{المندوب غير امره فاقا لله}

والكرهي والرازي والفري لنا ان الامر ^{موجب}

كما يسجد والماضي وما نفعه خالفوا في النهي ودانوا

في الدليل واستدلوا بانه طاعة وهو فضل ^{مؤثر}

وبانه لا ف من ارادوا حقيقة منعه كذا كذا والاعم

لم يفتهم قبل المباح ليس حثينا للماعد ^{المراد}

من الاحكام كما قد ينظر للزوم خلوا النوع عما

هو من حقيقة المجلس وهو التناوب في قوم

الماذون فيه غفلة عن فصله المتكلمون

صحيح العباد ما وافق الشرع ولحقها ما سقط

القضاء ونقض حكمه بجميع العبادات ^{في حق} على

وطرعه بفاسد ثان اول ونمرة الخلاف في ^{الشيء}

ينظر الظهارة اذا ظهر خلافه وصحيح العقود

والايقاعات ما ترتب عليه الاثر الشرعي ^{في وقت}

مطلقة ما قابل الصحيح ويادف الفاسد فلا تأثير

به كجواز الباطل

ما يتوقف الواجب عليه مقدورا

ويقال ان كان شرط شرعيا والا فلا لنا ^{باعتبار} اذ

العباد المأمورين بالكفاية المقادير على تحصيل

المعقد فيقده على تحصيله وانكاره مكافؤ

واستدلال العلانية يلزم التكليف بالحال ^{لا}

على بحث وتقييدهم الواجب بالمطلق لاخراج

الاستطاعة وتحصيل المضاب مستغن عنه

اذا الكلام بعد الوجوب لا مثله وعلما بما

يلزم افعالنا غير لازم مع انه فيما نحن فيه ^{حائل}

الحديث وأخرى على يقابل اللانتهاء

مع بكلام للنسب خارج كامن وصدقه وكذب

مطابقة للواقع وعدمها لا لا اعتقاد المحذور

عدمها كالنظام ولا لهما وعدمها كالجحاذ

وتكذيب المتناقضين في زعمهم اوفى الشهاد

او تسميها واستمرادها اوفى لازم القائد

اوفى حلفهم على عدم التهم عن الاتفاق

او المعنى هم قوم كاذبون فلا تغتر بصديقهم في

المحذور فقد يصدى الكذب وتوهم الكهان

المعروف

انما هو بين الاثراء وعدمه فلم يثبت الاول

الموازير جاعل يفيد بنفسه القطع

بصدقه وشبه التهمة واهية وشرطة

رواية في كل طبقة حدايؤمن معه طول

واستنادهم الى الحس وحصر قلمهم في عدد

مجازفة وقول المخالفين باشرط المناو

المعصوم اقراء شرط المرفق عدم سيق

تودى الى اعتقاد فيه ليندفع كلام الكفا

في توازن بعض مخبرات التبع وكلام المخالفين

قوات النص على الوحي ومالم يتوارأها

ولا يعيد بنفسه لا طنا ومدعى القطع مكا

وقد يفيد ان حق القرآن والمنافع

مباهب ^{الواحد} يجوز التعبد بخبر الاحاد

عقلا اجماعا منا واختلف في وقوعه

المرتضى وابن زهره وابن الجراح وابن ادير

وفاقا لكثير من قدمائنا وقال به المتأخرون

وهو الاظهر لظواهر قوله ان جاء كفايوق

فلولا نفران الذين يكتنون ولما شاع ولا

في الخبر

عن اصحابنا ثمثنا ومن يليهم من شدة

الاهتمام باخبار الاحاد وتدوينها ^{غنى}

بشأنها نقلها وتصحيحها والبحث عن حال

روايتها دائما ومدحها وتقديلا وجرحها

ذلك الا للعمل والهي عن اشاع الظن انما

هو في الاصول الحكاية عن الكفايوق

البراءة ضعيفة بعدة وتجوز المعارضة لا يمنع

العمل قبل ظهوره والتوقف بعد ^{في} في الدين

لانفرادهم بيلينهم مع انه لنا لاعيننا ان ^{مضك} مع

في حقهم من غير ان يكونوا
 من اهل البيت عليهم السلام
 بل من غيرهم من غير ان يكونوا
 من اهل البيت عليهم السلام
 بل من غيرهم من غير ان يكونوا
 من اهل البيت عليهم السلام

ليشترط للعلم بجبر الاحاد بلوغهم وعقلهم
 عن الايمان بالعدالة محتاجا بعلم العلم

بجبران بغير وسما عدم فضال او
 وليس فاية التثبت حجة عليه بل صدق

الفاسق على الخلف في بعض الاصول بقدر
 جمهور ونص الاصحاب على توثيقه ولو كان

التقسيق لا يرتفع التوثيق بعدالة اكثر
 الموثقين من اصحابنا واما ما ينقل عن بعض

من غير ضابط تركب العدل الواحد الاما
 كافية في الزيادة وانا لا للشئ والعلامة

وسائر المتأخرين وخلافه للمحقق واتباعه

المحققين من تقسيق بان بن عثمان مع توثيق

الاصحاب له فلو ثبت لم ينهض حجة على

طاب ثراه واما الضبط فيرا دية غلبة الذكر

على السهو وقد ظن اغناء العدالة عن

شرطه لغيرها عن نقل ما لم يضبطه وردي

منها عن نقله ساهيا عن انه مضبوط او

غير ضابط تركب العدل الواحد الاما

كافية في الزيادة وانا لا للشئ والعلامة

وسائر المتأخرين وخلافه للمحقق واتباعه

والأراد الاحتياط في الفرع على الفرع

الأصل والدلالة البتة على عموم خبر

الواحد إلا ما خرج بدليل كالشهادة

كل خبر شهادة فلا يكفي الواحد قلنا يفي

بأكبرها غيرها كرواية ونقل الأجماع

المترجم وأخبار الطبيب باقرار الصوم

والاجماع يقيع الحج إلى غير ذلك وقد بسطنا

الكلام فيه في مشرق الشمس إذا قارن

الحج والعمرة ولم يخص نفي رجع الحج

ومع ذلك

ومعه الأكثر الأورع والقول بالاطلاق

مجة رجال السند اما ما يثبت

بالتوثيق فالمحدث صحيح أو بدونه

مع توثيق الباقين محسن وغيرهما

مع توثيق الكل فتوثيق ويثبت التلخيص

القوة وسواها أو سوى الأولين

وإنما التحمل في هذا الزمان

من الشيخ والفرة عليه والسمع

الغير والاجازة والمناولة والمكاتب

واولها اولها ومع تاليه اقواما ^{التي}

ادناها والكل موثقة وقد زاد سابع

هو الوجادة ولا عمل بالمرسل الا مع

عدم ارساله من غير الثقة كائن في غير

ولا يقدح روايته عنه ايما ناكما في ان

المقتول عدم ارساله عنه لعدم رواية

عنه ^{الجزءين} قبل هو اجتماع

من هذه الامة في عصر على امر والآخر

بما ذهبنا من عدم قول المعصوم ^{في حديثنا}

شريح

بتدليل المجتهدين برساء الدين ^{حجة}

عندنا لكشفه عن دخوله وعندهم ^{للإجماع}

على القطع بتجنية الخالف ولا دور ^{للعبد}

على اتباع غير سبيل الجرمين وجعلهم

وسطا وقوله لا يجتمع اتقى على الخطأ

ونحوه مما تواتر معنى وليس السكوني ^{حجة}

لا احتمال التصويب للوقت والتمهل للنظر ^{وفوز}

الفتنة بالانكاف وخزن المركب بائنا ^{عينا}

مطلقا لمخالفة المعصوم قطعا وعندهم ان

رفع متفقا عليه كذا البكر حانا والاجا
كالفتح بعض الخمسة موت احد الشطين
المختلفين كاشف عن خطائهم واصابة
الباقين ودخول المعصوم بمنع التعاكس
الاجتماع على الخطاء لجنسية لانه فلا يلزم
عدم اتحاد خطئه ولهذا يمكن الاجتماع
عدم خلوا العصر عن مصيبي كل احكام
لصدق الاجتماع على جنس الخطاء لولا
يؤيد قوله لا يزال طائفة من ائمتنا على

صلى الله عليه وسلم

حتى تقوم الساعة اجماع اهل
البيت حجة لايه التطهير وفوقها في شأن
قماشع وذاع روى العلبي وغيره عن
سعيد الخدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
هذه الآية في خمسة في وفي علي وحسن
وفاطمة اقريريد الله لينذهب عنكم الرجس
البيت ويظهركم تطهيرا والام الحسن والحسين
ونصف المائتين في كل قرية تها من ائمتنا وغيره وفيه
الرواية وتذكر ائمتنا في الآية وانشاء

اليهم بقوله اللهم هؤلاء اهل بيتي و

اغراس لام السلهن عنهم شواهد صف

على انهم المراد من اهل البيت في الآية

عبره يا ايهاهم سوف الكلام ان المراد النساء

وروى البخاري ومسلم عن عائشة قالت ^{خرج}

رسول الله ذات عكا وعليه عوط مخرج من

اسود فجاء الحسن فادخله ثم جاء الحسين ^{فدخل}

ثم قال اتما يريد الله لينه عنكم الرجس اهل

البيت ويظهر كونهما تطهيرا وروى احمد بن

يوم

ثم جاء علي فادخله فادخلها

فيهم

عن ام سلمة ان النبي كان في بيتها فانشأ ^{بينهم}

ببرته فيها حيرة فقال ادعي لي زوجك و

ابنيك فجاء علي وحسن وحسين فجلسوا ^{كل}

من تلك الحيرة فانزل الله هذا الآية تمام

يريد الله لينه عنكم الرجس اهل البيت

يطهرهم كونه تطهيرا فانزل رسول الله ^{الكا}

فكاهم به ثم اخرج بيده فامسح بها الى السماء

وقال اللهم هؤلاء اهل بيتي وخاصة ^{فيهم}

عنهم الرجس ويظهر كونه تطهيرا فادخلت

راسي البيت فقلت انا معكم يا رسول الله

فقال انك خيرناك الى خير ومنا

ينادي بحجة اجماعهم قول النبي الى تارك

فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كما قال الله

وعشر من اهل بيتي وانهم لن يفترقا حتى

يردوا على الحوض واه احد بن جبل وعينه

بطرت عديدة مع اختلاف في اللفظ

وفي صحيح مسلم عن زيد بن ارقم ثله وفي

قال خصيص ومن اهل بيته يا ابا القاسم

من اهل

من اهل بيته فقال لناؤه من اهل بيته

ولكن اهل بيته من حرم الصدقة بعده وما

يؤيد ذلك ايضا انهم عليهم السلام محبط الوحي

الاله وفيهم باب مدينة العلم النبي وهم

اخص الخلق به واقرهم اليه وافضلهم له

كما ينبغي عند اية المبالغة فهم عليه السلام بعد

الخطاء من سواهم وحق باقتفاء ائمتهم والاهل

بهدمهم ولقد خرجنا بهذا الطويل عن

الاختصار ولكن الحق الحق بالحجة والانتفاء

الاجماع المنقول بخبر واحد حجة خلافا للقول
وبعض الخفصة لنا اشتراك الدليل بينهما و
استدل الحاجبي بالاولوية لقطعية دلالة
دون الخبر وفيه نظر ويقولون نحن نحكم بانطلاق
اي بما يفيد الظن وانما دلالة ظاهرة وفيها
معارضة بعد الاطلاع على بقائه قالوا المباد
بظاهر فلما كثرت السنة وهي اعظم الاصول
فقد تجاوزت تسمية المشهور اجماعا وزعم الحق
وقوله الشهيد في الذكرى

في الاستحسان

بلغ

والاخر

وهو اثبات الحكم في الزمن الثاني بقوله
على ثبوت في الاول والاعلم انه حجة وفاقا
لاكثر مما بنا وخلافا للترقي واغلب الخفصة
واكثر المتكلمين لنا ثبوت الحكم اولا وعدم تحقق
ما ينزله فيلحق بقاءه ولو لاه لم يقرر المعجزة
كما قاله المضاري وفيه ما فيه ولعدا رسا
المكاييب والهدايا من بعد صفها ولكما اشك
في الرجعية كالاشك في بقاءها فالواحد من قضا
عن ريب بقاءه في الدار سنة وبينه التامع

به مطروحة قلنا العادة بالخروج قاضية و
غلط المشتبه من النافي القليل
مساواة من لا اصل في علة حكمه او اجراء حكم
الاصل في الفرع بجامع وقد علمت بذلك كثرة
الادعية وليس حجة عندنا الاطريق الاولوية
ومضمون العلة ان حيلة من لنا قوله وان
تثبت دلا تقولوا على الله ان الظن لا يغير
من الحق شيئا خرج ما خرج بدليل فثبت اننا
وقوله فاذا فعلوا ذلك فقد ضلوا اعطاهم

فتن

فتن قوم يقيسون الامور براهم وجامع
العرة عليهم لم على رده فقد توارى غدا
انكارهم له ومنع شيعتهم من العن واما
قوله عليه السلام لا توجبون عليه الحد والرقبة
ولا توجبون عليه صاعا من ماء ومن كان
الاولوية وكثرة اختلاف الاحكام مع
التماثل كالفرق بين العديتين والعبد
وجارية والغاصب والسارق وتماثلها
مع التحالف كقتل السيد عبد او خطا

والكفارة في الصنم والقهار والقتل
في الزهدة والزنا فكيف يحكم من مجرد
الحال بشأبه الأحكام قالوا قال سبحانه
فامبروا ان انتم الابشر ثلثنا وقرر مسلم
معاذا في قوله اجتهدوا في ولقوله
اوايت لو تمحضت وخبر الحنفية ^{الشك}
في السرقة وعمل الضحابة شايعا اذا
بلا نكير فيكون اجماعا قلنا المراد ^{نقلا}
كما قال سبحانه ان في ذلك لعبرة وسقنا

الاية مانع من عملها على القياس وجعل
الشرعيات كالعقليات قياسا مع تقن
الاية انكاره وخبره ما ضعيف دلالة
سندا وقد روى امره بالمكاتبه وخبره
تمثيل وكذا السرقة والخفية قوله دين الله
احق بالقضاء يعطى الاولوية وانكار كثير
من الصحابة كابن عباس وغيرهم ^{سبحانه} لم يشؤ
فابن الاجماع وحيث ان القياس عندنا ^{بال}
من اصله فلا ثمة في ذكر شرطه عندهم

في مشتركات السنة وفي طلب
في الامر والتمنى الامر طلب
بالقول اسعلاه وصيغته فعل وما يجمعنا
حقيقة في الاحجاب لافي الذنب ولا فينا
لفظنا ولا مغنونا ولا مع الاباحة ولا في الكل
مع التمدد يديشوع احتجاج السلف بطلانها
عليه بلا تكبير ولقوله نقا ما صنعت الا
تجد اذا مر بك طبعه والدين يحالفون
امر واذ قيل لهم اركعوا لا يكون وقوله

انما

انما انا شافع لولا ان اسق ولعدا لعدا
ترك العبد الاشتغال بعد قول سيد
عصيانا والورد الى الاستقامة لا الشئ
والجاذولي من الاشتغال ودليل التيقن
قد ذكر والوارد بعد الحظر للاباحة ليل
لا اشعار في صفة الامر محررة بوعده ولا
تكرار وهو من تضييق المتن وقيل به وقيل بها
لنا حرجا عن حقيقة الفعل كالنمان في
القياس على التمر بالبل والفارق قائم من

من وجهين والتكرار في الصلوة والقوم من
خارج واقتضاء الامر بالشئ النهي عن تركه
مسلم لكنه بحسب الامر والامتناع بالبر لا
يوجب طهرونها والمعلق على علتها ثابتة
تكرر وتكررها لا غير الامر لطلب
فصل الفعل من غير دلالة على فورا وراح
عليه المحقق والعلامة وهو الحق وشيخه على
لناخرجهما كما مر في العيصا بتاخير السقي للما
والقياس بالبل ودم البليس للثقلين بالبرية

والمهم

والتاخير غير متعين فلا تكليف بالمحال
تعيين فكا وقت العمل بالمسارعة والاستعجال
للفضل اقتضاء الامر بالشئ النهي عنه
العام اعني تركه مما ينبغي الرب فيه اما
الخاص فليثبت توقف الواجب على تركه فيجب
استلزام فعله ترك الواجب فيجوز وفيها
وللنايين تحقق الذهول حال الامر
الوجودية فاين النهي عنها وفيه انه مستبعد
كدليل الاشارة فلا يضر الذهول في مقتضى

فيما اصل هذا لاصل له وللبحث من ^{البحر} ^{البحر}
مجال واسع ولو ابدل ^{البحر} ^{البحر} عن الضمير ^{البحر}
الامر به فيبطل كان اقرب ^{البحر} ^{البحر}
على ان الامر بالموت لا يكفي في وجوب ^{البحر}
لوفات لعدم دلالته ^{البحر} ^{البحر} على صحتها
بوجه واحتمال اختصاص جهة الحسن به ^{البحر}
بالاداء والنسوة ضعيف قالوا امرنا بالعمى
وتخصيصه وبعوت الثاني لا يقوت الاول
والوقت كاجل الدين ويلزم ادائه قلت ^{البحر}

فارجو

خارجا ممنوع واشتغال الذمة فارق ^{البحر}
الفايت مانع قبل الموت بالامر ^{البحر}
للهيئة الكلية لا هي لا استحالة خارجا ^{البحر}
بل هي لتقية والمطلوب ^{البحر} ^{البحر}
في وجوده لا بشرط والحق وجودها ^{البحر}
تطلب ومطلقا لا ينافي مقيد ^{البحر}
والقول بان منشاء النزاع عدم ^{البحر}
بشرط لا وبلا شرط بعيد ^{البحر}
للتبادر ولدت البعيد على الفعل بعد قول ^{البحر}

لا تغفل والفرى قوله وما ينبغيكم عنه فانهوا
وهل المطلوب كفى النفس وعدم الفعل
قولان حتى للعلامة في الكتابين فلا دل
عدم تاثير القدرة في الثاني والثاني فليست
العقلة عن الاول وهذا الظاهر وتأثير القوة
في الاستمرار كما مر الهوى للذوام عند
والمرتضى واتباعه كالامر والعلامة وتلاذ
لنا استدلال السلف به على دأمر من غير
والاستدلال بالبلغ من ادخال الهمة في العمل

وإنما مضادة واللام ينبغي قالوا
لها كقوله لا تغفلوا وهي الطيبة
التي في شرك ويقيده بالذوام ونقيضه
تكرار ولا نقض فلنا قوت التوقيت فإنا
والنقص بما علم ضمنا شائع
في العبادة لعينها او جوارها او شرطها
بدل على ضاده لكشفه عن قبيلها
به غير لما موربه فلا امتثال ولا امتناع
مع تساوي الحكمين او مرجح حكمته

وامتناع الصفة مع رجائها وكيفية سائر
العبادة بغيرها والدليل مع تمام جاز
والمباحث مستطهر أبو حنيفة الشيبان ي
على صحة المبنى عند لا الامتناع فلا يمنع
لكان غير شرعي كالك في العبد لا الحق
الشئ قلنا امتناعه بهذا المنع والشرع قد
الصورة المصيدة وان سدد مع النقض بصل
الحايض وبيع الملايح في العام و
قل العام هو اللفظ المستعمل في ما يصلح له

على

عكسا بالمسلمين والرجال ان اريد بالموصول
الجزئيات بالرجل ولا رجل ان اريد بال
فيعين الاعم فانقص طرذا يزيدن و
والجمل وعشرة وقد تجللت وزاد الفجر
بوضع واحد لا يتخلط بالمشرك وقد
وعكسا ايم الغراط اللفظ الواحد لذلك
جهد واحدة على شئين مضاعدا ونقص
بالموصول والمستحيل وطرقا بالمتنوع
المجرد وقد يصلح بتكلفات الحاجب بال

مسميًا باعتبار ما اشتركت فيه مطلقاً

وقال يخرج ما اشتركت عشرة مطلقاً اليهود

وبضربة رجل ويظهر اليه البحث من جهة

كانت قاض طرده مسميًا وقد يدب عنه

العلامة هو اللفظ المتناول بالفعل

صالح له بالقوة مع تعدده موارد ويزيد

الضالوج العوم مع انقراض عكسه بالاطلاق

علماء البلد والموصولة كالذي يأتي وبأ

الشرط كهما تاجل لتبار لها قوة ملائمتها

فلا

فلا ويمكن توجيهه بتكلف فلا يبعد

ان يقال هو اللفظ الموضوع للدلالة

استغراق اجزاءه وجزئياته ضيع العوم

حقائق فيه لا فيه الخصوص كاسم الشرط

الاستفهام والموصول واسم المجلس معرا

بلا مراد مضافا والجمع كذلك والذرة

وقيل حقائق في الخصوص لا فيه لنا

السلف بما عليه من غير تكبير والاتقان

كلمة التوحيد والجهالة والحث لا قرب

احدا والكذب فيما ضربت احدا وقصة
ابن النجاشي وبيقون المحصور غيرنا هو ^{الحاج}
خير من الاشتراك المثل المشهور لا يعيد
اقل مراتب صيغ الجمع ثلاثة لا اثنان لنباد
الرايد عليهما وجب الاخرين للاجماع لا
للاية وقوله نعم انا معكم لهما مع فوعون ^{ظاهر}
قوله الاثنان فما فوقها جماعة لانقضاء ^{ها}
لالتعليم للجمع ان البحث في صيغ الجمع لا
في لفظه ^{مستنبط} المختص بقر العام على بعض

ويطلق على قصر غيره كعشرة ^{للمع} واما بمفصل
هو الشرط والصفة والغاية وبدل البعض
والاستثناء المتصل وبمفصل وهو ^{نحو}
ويجوز في الاخرين الى ^{واحدا} وفي غيرها بقتل
او بمفصل في محصور قليل الى اثنين ^{في}
غيره ان بقي جمع يقرب من مدلوله لنا نحو
رايت كل من هذا البلد ولم يرا الا واحدا او ثلثة
وليس للخالف ما يعول عليه ^{المختص} العام
بمئين حجة في البابي والمخالف خمسة قولا

اشملها في اقل الجمع لنا بقاء ما كان وجه
السلف به فيه بلا تكبر وعصيان العبد
بإهمال الكل لا لروم الدور والحكم لانه
دور معينة فالواقعة مجازاة ^{المحقق} فردود
اقل الجمع قلنا تعين بالدليل وتحقق
التب لا يختص العام جوابا لغيره كبر
بضاعة وشاة ميمونة لقيام المقتضى
عدم المنافي واجتماع الامة باية السيرة
والظهار واللعان قالوا الوعم مجازا خرج

بالاجتهاد كغيره ولكن نقله بلا ضرورة قلنا
المطابقة ولخت من خلف لا تعدت بكل تعد
بعد تعد عند قلنا القطع بزيادة دخوله
مانع وهذا المنع ^{الوجه} مع معرفة التبيين
والمطابقة بالزيادة حاصلة وبسبب الخش
خاص ^{تخص} النمة بمثلها بالاجماع
الكتابة وبفسه وبالتواتر لا بغير الواحد
الشيخ واتباعه وجزوه العلامة وجماعة
وقيل ان خضر قبله بقاطع وقيل بالوقف وما

المخصص بالمخصص
لا باصالة عليه

اليامحقق وهو اسلم المانعون لا يعارض
لنسخ اذ هو مخصص في الارزما
المفصلون انما عارضه اذا
خلق قطعيا ولو خصص عدمنا شيوع المثل
ضعف العموم بالمجازة المحزوز
اعمال الدالين اولى من طرح
المشهور فحصل الشك فوجب قالوا فيجب
الواحد وقطع المنى طوى كماله
بعارضه معا لسه فحنا بدنها
وعدم النسخ للاجماع والضعف
بالمجازة غير لازم
لنا في العام والخاص تفاوت البتل وما قيل من ان اكثر اللغة مجازات كناية
بني عليه وان تقدم فتعبد
حضور العمل به ملبسوخ والتج كما يصدق المثل القاضى بشرط القطع
قبلة مخصص وان تاخر فكما
المقارن عند المحقق والعملا المخصص المعارض فلنا في بطل العمل بالاكث
ونا نسخ عند المرفضى لنا
نقدم احوام بوجه اتمامه او
لنسخه وقد منه التحوذ لا
عن فهو اولى ولست انقصه والتبديج جوعه بالاقوى
كما العموم والمباخر وصفها بانه وان جهل البارح مكان
الاول واحتمال النسخ معاني على ما الاصل عدمه فلا يصح
للعاد منه بطل لا يبادر الى العمل بالعموم بل من عدم كونه

في المقطع مجاز لا مشرك لفظي ولا معنوي
ثم لم يجزوه عليه الا مع تعدد المتصل وقوله
الاتباع الظن والا قيدا سلاما ونحوها
دل على الحقيقة ويزيد نظريته في الاصل
ولو حكما للزم جهالة حكم البيع والموجز
ولا لغايم استثناء المقر بعبرة درهما بعد
لالماروى من تعيين التكفير مع اسهلية
اذ لم يثبت الرواية عندنا قالوا اجزوا بنسبنا
الى شهر فلنا لم يثبت اواراد اظهار ما نوى لا

الاستثناء المستغرق لغواً فاقار
 الاكثر على جواز الاكثر من الباقي فضلاً عن
 مساويه وقيل بالبلغ في العدد خاصة وقيل
 مطلقاً لنا قوله الا من اتبعك من الغاوين
 وفي الحديث القدسي كلهم طابع الا من لم يمسسه
 واتفاق الفقهاء على الواحد بعد عشرة الا
 تسعة والكلام جملة واحدة فلا انكار بعد
 اقراره واستصحاب المثال المصنوع كاستصحاب
 له واحد وواحد الى عشرة قيل للمراعاة

فلم

في له عشرة الاثنية معناه وقيل بسبعة الا
 قرينة التحزب وقيل لها اسان مغرور ومن كلف
 للزوم الاستغراق والتسلسل في اشتري
 الجارية الاضغها والقطع بارادة نصف كلها
 فبطل الثاني ولو لم يخرج عن قانون اللغة
 وعود القيمة الى جزء الاسم فبطل الثالث
 لا رابع متعين الاول والثاني لو لم يكن
 هو صدق قطعاً ولا مناص عن ارادة احداً
 لكن الاوار بسبعة وللثالث بطلان الاذني

بما من نفعين ويدفع بسبق الاخراج ^{الاشياء}
وفي المقام كلام طويل الدليل الاستثناء ^{بعضه}
جمل بالواو الشيخ والثافية لكل الخفيفة
للاخيرة المرتضى بالاشتراك الغزالي بالواو
واليه مرجع الحاجي للذول صيرورتها كما
المقدرة واستهجان التكرير ودفع بالمغزو
المجته للتطويل مع امكان الاكنا في الجمع ^{للشأن}
لم يرجع الى الجدل في اية القذف والثانية ^{كأنه}
ودفع بصرف الدليل والكل كالواحدة ^{حسن} وللشأن

منها

الاستفهام واصاله الحقيقة ودفع برفع
الاحتمال ومرجعية الاشتراك ^{فصل} الاستثناء
الاثبات نفي بالعكس الخفيفة الاستثناء
المسكوت عن نفيه واشباهه لنا النقل وكلمة
الوحيد ودعوى ان افادتها له شرعية لا
لقوة باطله واخراج الظهور ليس من الصلوة
وللقدر وجهان وكذا في المعنى ^{التخصيص} الامر
بالشرط والصفة والغاية كالاستثناء في كنه
من الاحكام وبالعقل يتابع وحجة المانع ^{وهي}

قيل القيمير في مثل قوله وبعولته
 مختص ومنعه الشيخ والحاجي والعلامة
 قولان والمرقني والمحقق بالوقت وهو
 الاول مخالفة القيمير مرجعه وللثاني عا
 لفظ لا تستلزم حجارة اخرنا ناعرض للحا
 بلا مرجح والاستخدام امشايح في
 المطلق والمقيد ما دل على شايح في جلسة ^{المقيد}
 بخلافه فان اختلف حكمه فلا محل مطلقا
 الامع التوفيق والافان ائمة موجهما مشي
 ل

حمل اجماعا بياننا لاننا وقيل بيان تأخر
 المقيد لنا الجمع اولى وبقين البراءة ويرجع
 التخصيص ومنفيين بعملهما اجماعا ولا
 اختلف فهم مختلفون في الحمل ونحوه
 على منعه في الحمل والمبين ^{الحمل}
 دلالة غير واضحة وهو انا فضلا ولقطة ^{لم يقين}
 مركب ولا اجمال في نحو قوله حرمت عليكم
 لظهور المراد لا في قوله جل وعلا واسموا
 بروسكم اذ الباء للبعيض كما المراد قوله ^{الناس}

والشارقة فاقطعوا ايديهما فالمرشني مجمل
في اليد لاطلاعتها على كل العضو وبعضه
وفي القطع ايضاً لاطلاعه على الابانة والجمع
والعلامة والفخر والحاجي لا اجمال فيهما
لانها حقيقة في العضو المنكب وفهم البعض
بالفرقة والقطع ظاهر في الابانة وما له محل
لعوى وشرع كقوله صلى الله الطواف بالبيت
صلوة الاثنان فما فوقها جماعة ليس بمجمل
على الشرع بقية شريعة مله لتبلغ الاحكام

تسم

للعليم اللغة المبين نفيس المجلد
والبيان بالقول اجتماعاً وبالعمل عند الاكثر
واخبره عن وقت الحاجة بمنع اجماعاً واليه
جاء الغرض بمنع المرتضى فيما رآه غير
كالعام اما المجمل فيجوز لنا تاخير البيان كما
كل الصلوة والجمع للغرض وهو كالمخطاب ^{لخطاب} العرب
لترك في عدم الفهم للمرتضى لزوم الاعزاء
المجمل وفي الاول لا الثاني فلنا فرت بين
عدم الفهم اصلاً والترديد وتجوير التخصيص

والشع^ر وارد في الظاهر والمأول^ل الظاهر

ماد لانه مضمونة لوجهها والمأول^ل المحمول

على المرجح لفض^ل والتاويل منه قريب كحل

اية^ل انما الصدقات على بيان المصروف^ل بعد

كأويل العام^ل التين بالعام^ل طعامهم^ل و^ل

الاربع ما يبدأ^ل النكاح او الاول^ل وبعده^ل كما ويل

خبره^ل وزبدك^ل وتأويل المسح^ل فاية الوضوء

بالعسل وتدل^ل على الكلام^ل في مشرق^ل الشمس

في المنطوق والمفهوم المنطوق^ل ماد^ل عليه

نفس

اللفظ

اللفظ في محل^ل التلق^ل وصرحه مطابق

وتضمن^ل غيره^ل الرأى^ل فاني قصد^ل رفو

عليه^ل صد^ل اوصحه^ل عقلا او شرعا^ل و^ل

افتضاء^ل وبدونه^ل مع اقراء^ل به^ل بما لولا

القليل^ل لبعده^ل تنبيه^ل وانما^ل والامد^ل و^ل

مفهوم

اشارة^ل والمفهوم^ل ماد^ل لا في محله^ل فان^ل

مواضة^ل فتوى^ل الخطاب^ل ولحن^ل الخطا^ل و^ل

مدليل^ل الخطاب^ل وهو مفهوم^ل الشرط^ل و^ل

والغاية^ل واللقب^ل والخص^ل و^ل الاكثر^ل و^ل

فضل مفهوم^ل الشرط^ل

المحقق والعلامة خلافا للمرتضى ^{فيقول}

لنا التبادر والسؤال عن سبب القصر

مع الامن وقوله لا ريدن على السبعين

قالوا قد يكون للشرط بدل وقال معا

ان اردن تحضا قلنا هو احدهما وانقأ

التحريم لا متناع المهن عنه او القرض ^{المبا}

او الإجماع عارض الظاهر ^{مفهوم}

تجرتك شيخ والشهيد في الذكرى ذفاه

الاكثر كما المرتضى والمحقق والعلامة ^{لا}

لولا

لولا لفي الوصف كالانسان الا ينض

حيوان وقول الجعدي في قوله ^{لا}

يحل عقوبته وعرضه للثاني انقضاء ^{لأنه البطالة}

والوصف قد يكون للاهتمام ^{والترخيص}

كله او سبق حكم غيره واحضوره ونحوها

وجودها لا يحتمل شيئا منها ممنوع ^{والعمل}

قوله عن اجتهاده مفهوم الفايته عند

الاكثر الا المرتضى وبعض العامة لنا ان

المبادر من خصوصوا الى الليل ^{بنا}

وجوبه قالوا ما ترى الصفة قلنا الصوم
المقيد يكون اخره الليل لعدم فيه النسبة
بخلها ومفهوم اللقب ليس بصفة والحاج
نادر واختلف في اتمامه العالم زيد
والاظهر حجبهما في التسخ وهو في
الحكم الشرعي بدل ليل شرعي متأخر وقوعه
اجماعي ونفاه الاصفهاني سيما في العائ
وايه القبلة والعدة والصدقة والنبات
تكذيبه وقوله تعالى لا ياتيه الباطل من بين يمينه

لا يخلو

ولا من خلفه لا يصدقه وما في التوراة
من امر آدم بتزويج ابنته بلبيس يكذب
اليهود وما نقلوه عن موسى في توريته اذ
به طول الرمان كما تضمنه التوراة في قوله
العبد والمصلحة تختلف باختلاف الاثام
وساير شبههم ظاهر الدفع هل يجوز
الشيء قبل حضور وقت المرتضى الشيخ
والمعزلة لا والمعينة والحاجي واكثر الاشياء
نعم للادول لزوم اليد وتعلق الامر بمقتضى

وان حسن حج انتهى او قبح حج الامر للثنا
قوله تعالى يحول الله ما يشاء ويثبت وعده
المحسنين الى الحسن ونسخ تقديم الصدقة
ونسخ اسمعيل ومساواة النفع بالوعد ^{جعل}
لنسخ كذا والحق ان المعترض على كل من ^{القرن}
مستظهر بنسخ الكتاب الستة متواترة
واحاد بالمثل والكتاب بالمتواتر وهو ^{به}
لا احدهما باحادهما والايام ^{منه} لا ينسخ ^{بنسخ} ولا ينسخ ^{به}
^{اي الكتاب الستة المتواترة}
الا ان يتحقق قبل انقطاع الوحي وتلك نسخ

السلالة

السلالة لا الحكم وبالعكس وهما معا
يجوز بالاشغال كما شورى به ضان وبك
مبدل ^{كلية} الصدقة ومع قيد التأييد
ولا تنافض كالتخصيص وليس للمحاليز
ما يعتصم به في الاجتهاد والتقليد
الاجتهاد ملكه يقتدر بهما على استنباط
الحكم الشرعي القرني من الاصل فعلا
قوة قوية العلامة في النهاية استقرخ
الوسع في طلب الظن بشئ من الأحكام

الشرعية بحيث يلقي اللوم عنه بسبب التقدير

الحاجي استفاد ^{العقيدة} الحقيقة الواسعة فيحصل

الظن بحكم الشرع ورافقه العلامة في

التهذيب ويراد بالقضية من مارس الفن

اذا الاجتنب بعيد عن استنباط دقيقضان

طردا بالمستفزع العاجز عن الاستنباط

الحجزي حازر رواية ابي خديجة عن القادر

عليه السلام وفرض المسادة في الاطلاع على

دلائل الحكم فلا فرق والنقص عن المطلق

من

غير فادح كالعالم والاعلم وتوهم الذور

باطلا اذا الاجتهاد ^{المختلف} في تجزيه وهو

الاجتهاد في الفرع احكام النبي ^{صلى الله عليه وآله}

ليست عن اجتهاد باجماعنا وما ينطق عن

الهيوى ان موالاتي يوحى والوحى اليه

ان يجتهد لا يجعل ما ينطق به وحيا كاجتهادنا

بقوله فاعتبروا واعلموا صلعم بعصمته عن

الخطاء فاحكامه طعية لا اجتهادية وهذا

يعم سائر المعصومين سلام الله عليهم واية

تلتف كرحمك الله وهي المشاورة في غير
 الدين والدلائل مقلد لهم ومنع كون
 الاذن حكما شرعيا والتحيز والافسوس
 الهدى ثم احياء فضل التمتع ممكن وكذا
 سرعة الوحي باستثناء الادخار واليبس
 من سرعة الاجتهاد وسبق سماع العباد
 استثناءه سلم حمل ورتب فضيلة ترك
 لما فوقها والغرض كجسم قهقهه لو كان
 لما اجتهدوا احسن بالامثلة طعنهم بالنقل

لا يجوز

عن الكتب المشهور عدم التصويب
 لتيسير خطية السلف بعضهم بعضا
 نكير ولما روى ان للصب اجزين وللخطاة
 والزوم اجتماع المقيضين وليس مشتركا
 كالاختلاف المتعلق ولا مستلزما لاعتقائنا
 كل منهما رجحان اماراته فخطئة احدهما يند
 والبحث في الكل محال ويلزم المقتضى
 عند تغيير الراي سبق امر المقلد والمقلد

باتباع الخطاء وهو قبيح عقلا وفيه تامل
 فان الحكماء قد اختلفوا في ذلك
 فانه لم يرد في المصنفين
 ما هو عليه من قوله انه كان

فضل لا بد من مجتهد في مسألة من تحصيل

ما يتوقف عليه الاجتهاد منها من العلوم
الغيبية والمنطق والاصول والتفسير^{النفسى}

الحديث والرجال وظن عدم الإجماع على

خلاها ولا بد من ذلك من انس بلسان الفقهاء

وقوة على رد الفرع على الاصل وهي العمدة

في هذا الباب لا يجب تكرار النظر بتكرار القضية

بل تسعها بالحكم والتفصيل بمعنى زيادة

في القوة بكثرة الممارسة والاطلاع غير

والاجتهاد

والاجتهاد الفاسق نافع له لا لغيره والمجتهد

يقصد فيهما المجتهد فيهما اذا ضاق وقت وقيل

الافضل معين عندنا وهم يختلفون وتغير

مع التساوى كالمجتهد مع المعارض^{الكفا}

هل يكفي التقليد في اصول ام يجب النظر

ام يحرم الاول والثالث لزوم الدوران

واكتفاؤه من الكفا وبطلان الشهادة بـ

تكليف استدلال وقوله عليكم بدین النجاة

وهي الصاجرة من الكلام في مسألة القد

عدم نقل الاستدلال عن احد منهم وعد
امر احدهم احدا به وان الاصول اعظم دلة من
الفروع فهي اولى بالتقليد وان الشبهات كثيرة
والنظر فطنة الوقوع في الضلالة والتقليد
سلم وان قوله من يوثق به كالمثل والامام عليه
العدل العارضا وقع في النفس مما يقينه هذه
الدلائل المدفوعة وان قوله فاستلوا اهل الذمة
ان كنتم لا تعلمون مطلق غير معتد بالفروع
ذم التقليد في الكتاب المجيد خيرا للفروع بالاجماع

ففيها

فبقيت الاصول واجاب النظر على البقي وبقوله
فاعلم انه لا اله الا الله والامة اولى بالتقليد
والاجماع على وجوب العلم باصول الدين بالتقليد
لا يحصله يجوز الكذب واجتماع المفضين
عن التقليد وجوب النظر عند عقله والاعتماد
بالتشهادتين اعتمادا على ما تشهد به بقولهم قد
الجامع من كلام سفيان والتمس للعبادة عن الجدال
وعدم النقل والارام لوضع الامر مع قلده الشبهة
واخصية ما تضمن به النفس ممنوعة بل انما هي في

به الشهادة المظنة تجوز في المقلد فيسلسل
يلتجى الى ما ظهر ويلزم المحدث مع زيادة احتمال كنه
والرجوع الى المعصوم ليس تقليدا والاوتعية عنه
ممنوعة والسؤال عن بشرية الانبياء السابقين^{منه}
خلاصة دولة الطرفين والبعث في اكثرها محال
اشترط القطع بجمع الحلام وثباته مشكلا وبالله^{الاعتماد}
في الترجحات الترجيح تقديم اماره على غيره
في العمل بمودها الحاجي اقران الامارة بما يقويه^{على}
معارضها ولا تقارض في قطعين لا اجتماع النقصين ولا يخطئ

ونطق والترجيح في نقلين اما بالسنة او
المتن والدلول والخارج فالسنة يعلم وكثرة
الرقايت وزيادة الثقة والفقاهة والعزة
واللفظة والورع والضبط وكثرة المزاكين
واعدايتهم واعلميتهم بالرجال والمباشرة
والمشاهدة والقرب والمجرى والمخضوخة^{طاعة}
العلماء والتجمل وعدم التباس الاسم بضعيف
وانما المتن فاستد على المرسل والمقرئ
على المجموع والمجموع على المشبهة والمؤكد على

العاري والحقيقة على الجار واقره على

ابعد واقله على اكثره وهو على المثل

والخاص على العام وغير المخصص عليه ^{الضم}

على غيره لا الانصاح عليه والنظرون على

المفهوم والموافق على الخافضة والافتقار

على الاشارة ومنضمن التعليل على عدة

والمفوق بما يفظر على ما يعضاه والعام

المخصص على الخاص المؤل ^{والمال}

فالتيهم على الاباحه والاشبات على النفي

وما

وما تضمن الحد على الموجب والعقود على

عدمه واما الخارج فالمقتضد بغيره

عديده وما عايند اظهره واذن كورسب

الورود وما عمل به الاعلمون وما دليلا

تاويلد ارجح ويزكبا الرجحات مشي وثلاث

ورباع فضا عدا واشبع منها الاقوى و

الزم ما هو اقرب الى التقوى و

والحمد لله على نعمائه والصلوة

على سيدنا نبيه واشرف اوليائه

تمت الزبدة في المدرسة الفخيرة في دار

الخلافة طهران في يوم الخميس شهر جمادى

الاولى في سنة مائتين اربع واربعمائة

وما تان بعد الف من الهجرة النبوية

على خير البرية الف

وسلامه ومحبة
صلى الله عليه وآله

بسم الله الرحمن الرحيم

الفقه علم يشرح الدين عن اجتهاد كمال من

موضوعه تغل الكليات غاية الفهم بعينها

اصولها مجامع والكاتب والنفس العقل والادب

وبعضهم زاد عليها ما وما انما خذوا من

بل قيل بالروح والشيء والفعل بالشيء والفعل

علمهم الوضع كما افاد ان لا يقع السلب الطرا

والنفس والذات من العقل والجمادى من الفقه

ثم العباد اسما لا محتم ونوع الاعمال والاولى

فما اذا فرض الاموال والاشياء بعضها لها

فصل الحاشية في الشريعة وقد مر في العروة

وبعد في اثني بالوضع مله من البدع والارواح

عمن أشتد له والمجازين مجدها المهرود من عليا
 وأهم القهر لحمل القلب في الفعل والترك والفتا
 الفوق التكرار في طه والصدق في تركه
 كذلك القضاء بالصدق وفقد العباد في المحر
 لا غير المفهوم ان باد محبة وفاردا منضرا
 والعدو المحصور في طه في الشرط والمعاينة
 محبة الوصف في بعد لكنه مرجع في بعد
 مفهوما في هذا دون ولا جوار عند في محبة
 ولا بعد المحضر في حل اثر الوجوه في خصه

فوس

فوسح البر وقا جازي وسوخ ترك التذلل
 منها والعم ليس بالبدل بل جازي من التذلل
 ثم اجتماع الامر والنهي في المحبة في المحبة
 افضل العبد بالاختيار في جبر منوع فله نما
 واستحقاق الامر بما في علما من استفاء شرط لهما
 لكنه مثل البدل في المحبة لغو الاستعلاء في محبة
 وللعم يصح وضع لو كالمجمع ان القضاء واللام
 ومن وما في الاستفوا من العود اليه ما نذر
 الاعلى التاليم في ينف مفردا ويجعل باللام

كالمجمع ان القضاء واللام
 من العود اليه ما نذر
 ومطلقات الشرع كلب
 مفردا ويجعل باللام

في غير نفى ورم النزل ان ترك الاستفصال ^{نزل}
 على الاشاع فلا خسر لهم ان شاعى الخط لا يتم
 فاما الغيب وادنى وجهه اذ انا في الله وفي
 اذ يعرفون وخصه او شبه يحقق العرفه المطلقة
 ما علم الا في خصه ما خصه من جانبها انما
 والتجريد في الباقي والخصه ورم على ^{الباقي}
 وان يخصه تعقب ^{العمل} في سوا الاختصاص في العمل
 وارجع الى الاصل عانا ^{لكن} بعضه بعضه وثن
 في ذابا غلبه الخصه في ذابا ظاهر ^{الخصه}

ان هذا هو

ان نعم العرفه كان ان مطلقا ^{حذا}
 في النابض فهو ما والا في الجبا ان ^{الباقي}
 اذ هما التبع مروج من فتنه لهما ^{الخصه}
 ما شاع في مثال مطلق وقد بينا ^{الباقي}
 فارجع الى الرجاء او ادلة اخرى ^{الخصه}
 ما علم لفظا بالحق ^{الخصه} لكن كبر ^{الخصه}
 لخواصه وكم ما و لا جمل ^{الباقي}
 ليجل ورمه فالواها ^{الخصه} ورمه ^{الباقي}
 مع التلاوا ^{الخصه}

وإن كان الجارها فنجعل فضلك نرى لنا

وعند وقت الفعل قد تصدقنا وجارنا في البيان مطلقا

اجمعوا لولا انك تشك عن قولهم مصدق وقد

دافن فاق حشدنا ولوربي الحمد فينا

ولا اري حرمهم في نسب يطالب المناط قطع مكشوب

من كسر الفوق والحد في مثل حصرنا الدعاء لا

وضروا لجمع كيت كشت عما مضى منع ثم اجماع السلف

نقل البناخما التي استند ولو لم يوجد عندنا باللفظ

الحجر القطع حجة وما يفيد غنا هذا كذا حجة

بشر

بشر بعد الغرض من طرح ادستد بالعلم اصل

فكم يصح او مشور نذر عليه منا الضعيف

وحب اخرج في ظنين خبر المشهور الحكيم

في خبر ارجح في الظن من حيث جعل بالحرف اطمأن

ولا نقس لولا ولو نذر الا اذا انقضى على العلة

اوقع المناط قطعاً او ههنا فمضى من الخطا لفظاً

فأصل الامام من الحزن كذا ان الاستغناء في حق النظر

نقد ما وارجع ما استأ من حكم الخبر اذا انقضى

وانتد الحكم بالآباد فوض كفاي على العباد

ولا ارجع الى الخبر وعندهما قول الخطه
 واشترط في علوم الادب ادور الشرع بلفظ العز
 كنه اصول الفقه والرجا وما يعرف المشكل
 ولحين الحذف فيها اجعل وقوة الفقير سوطا
 والعادون ليطبقوا من كان فيها مشورا
 وعبر الصنفين راوي احب عند ما يجد النظر
 ولا يخطا اذ ارم اعلم واعلم اليقين شيئا
 ولا تفقد متباقة نقل عدة اجماع على ان
 ولا اجمعها في ضرورتنا وعين توفيق موهبنا

وهم

ويحكم الثعلبي من جهده وفي اصول الدين من كل
 مرجح النفس في الاخبار تعارض عند اول الامر
 فانظروا في اوقاف من ادوا والامر للجهد من مشح
 فوجروا بما يوجب من عقل ونقل فذا مضغ
 واول الرجوع اليه بطورا ولجميع تشاهد ايضا حرا
 اس حبه يوم كرهه او مره
 لا سجد راع فداي له ولا يقطر
 الفقيه او ما يشاء الله تعالى



